

فيما ينحسر في كردستان في بغداد والمحافظات

الاستثمار في كردستان خلال خمسة أعوام بلغ نحو ١٤ مليار دولار

بغداد - اربيل / وكالات

تتردد الشركات الاستثمارية العربية والعالمية في تنفيذ المشاريع في بغداد والمحافظات على الرغم من سعي الهيئة الوطنية للاستثمار لإطلاق العنان لمشاريع استثمارية كبرى ولاسيما في قطاع الإسكان.

وقال رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي العرجي في تصريحات صحفية ان الخريطة الوطنية للاستثمار تحوي نحو ٧٥٠ مشروعاً تبلغ كلفتها بحدود ٦٠٠ مليار دولار. وأضاف العرجي في تصريح نشرته الوكالة الاخبارية للانباء ان الخارطة الوطنية للاستثمار في الهيئة تحوي نحو ٧٥٠ مشروعاً استثمارياً بمختلف القطاعات معظمها في قطاع الإسكان تبلغ كلفتها ٦٠٠ مليار دولار، مشيراً إلى ان جزءاً من هذه المشاريع تم ضمها إلى خطة التنمية الوطنية الخمسية الممتدة من ٢٠١٠. ٢٠١٤ اما البعض الآخر من المشاريع فسيتم إكمالها من خلال الخارطة الاستثمارية الكبرى في العراق.

وأوضح ان البنية الاستثمارية في العراق في تغير دائم ومستمر، مشيراً إلى ان الهيئة قامت على وفق قانون الاستثمار بتقديم الكثير من التسهيلات إلى المستثمرين الأجانب في العراق. ان ذلك أعلن مصدر مسؤول في هيئة استثمار إقليم كردستان عن وصول حجم الاستثمار في الإقليم خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى نحو ١٤ مليار دولار بلغ نحو اربعة مليارات من قبل ٢٥ دولة، في وقت يرى فيه خبراء اقتصاديون ان قلة الاستثمار الاجنبي ترجع الى عدم الاستقرار الأمني في العراق.

وقال المدير العام في هيئة الاستثمار كمارن رقيب لوكالة كردستان للانباء (أكانيون) ان "عدد المشاريع الاستثمارية المجازة في الإقليم بلغ في الأعوام الخمسة الماضية ٢٥٩ مشروعاً استثمارياً، بقيمة ١٣ ملياراً و ٥٧١ مليوناً و ٤٨٦ الف دولار أميركي". وكشف رقيب عن تحديث ٣١ مشروعاً بحلول نهاية الشهر الجاري ما جعل قيمها غير معروفة، وبهذا سيبقى عدد المشاريع الإجمالي ٢٩٠ مشروعاً. وأوضح ان "من بين تلك المشاريع هناك ٢٢٢ مشروعاً يستثمر برؤوس أموال محلية و ١٧ مشروعاً مشتركاً و ٢٠ مشروعاً برؤوس أموال أجنبية، وهناك مشروع مشترك وحيد بين أربيل والسليمانية". وكانت هيئة الاستثمار في الإقليم قد تشكلت بموجب القانون رقم لسنة ٢٠٠٦، من أجل إعاشان البنية التحتية الاقتصادية للإقليم وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع المحلية، وحسب القانون المؤلف من ٢٥ مادة يتم إلغاء المستثمر من الضرائب والجمارك ويحصل على الأراضي اللازمة لإقامة مشروعه الاستثماري.

وقال توزيع المشاريع على محافظات الإقليم، وعن توزيع المشاريع على محافظات الإقليم، قال رقيب: توزعت المشاريع على ١٢ في دهوك ٢٨ مشروعاً برأس مال مليار و ١٢ مليون دولار، منها ٣٧ مشروعاً محلياً برأس مال قدره ٥١٢ مليون دولار ومشروع أجنبي واحد رأس ماله نصف مليار دولار. فيما كان في السليمانية ٧٦ مشروعاً برأس مال قدره اربعة مليارات و ٦٧٠ مليون دولار، و ٧٧ مشروعاً محلياً رأس ماله ملياران و ٧٧٧ مليون دولار، وستة مشاريع مشتركة رأس



أصحاب رؤوس الأموال يتخوفون من دخول سوق الإقليم لتصورهم أن الإقليم لا يختلف كثيراً عن بقية مناطق العراق.

وقال فداء الدين كروي عضو مجلس غرفة تجارة وصناعة أربيل (لأكانيون) إن "إقليم كردستان جزء من العراق غير المستقر أمنياً، ويشهد العراق أعمال عنف مستمرة، وصاحب رأس المال يعتقد بأن الوضع في الإقليم هو نفسه الذي في العراق، فيعزف عن القدوم لأنه يخشى على ماله من الضياع".

وأوضح كروي أن هيئة الاستثمار استطاعت جذب عدداً لا بأس به من المستثمرين الأجانب إلى إقليم كردستان، فقد استطاعت إقناع المستثمرين بتشغيل أموالهم في الإقليم. وأشار إلى أن "كثيراً من الاستثمارات التي تجري هنا يمكن لشركات محلية القيام بها، وخاصة المجمعات السكنية، كما أن النواقص التي تعترض بعض القوانين في مجال حماية المنتج المحلي جعلت الاستثمار المحلي صعباً، ولأن المنتجات الأجنبية تستطيع أن تهمز المنتج المحلي في مجال المنافسة فإن مستثمرين لا يستطيعون الاستثمار في ميدان الصناعة". وتفيد إحصائية رسمية لوزارة صناعة وتجارة إقليم كردستان أن هناك ١١ ألف و ٦١٧ شركة أجنبية تعمل في الإقليم، ٦٠٪ منها شركات تركية، لكنها في الغالب تعمل في مجال الفئد التجاري والمقاولات.

وبدوره، رأى شمال نوري عضو قسم الثقافة عن توزيع المشاريع على محافظات كردستان، "حسب هذه المعطيات، شهد تقدماً في كل المجالات وخاصة في قطاع الإسكان والمقاولات والزراعة والخدمات، لكنه لم يقدم في القطاعات الإنتاجية". وقال نوري (لأكانيون) إن "مشاريع الاستثمار انقسمت على المحافظات الثلاث لكن أربيل حظيت بالحصة الكبرى والمشاريع الكبرى تنجز هنا، وقد حصلت أميركا وبريطانيا وألمانيا على الجزء الأكبر بينما من المؤسف أن حصص

دول الجوار، وخاصة إيران، قليلة جداً في حين أن العراق هو أكبر مستورد لسلمها".

وأوضح أن الجزء الأكبر من الاستثمار هو في مجال الإسكان وهو ممكن إنجازه من قبل شركات محلية، كما أن المستثمرين المحليين أكبر عدداً من الأجانب، ويجب رفع نسبة الاستثمار الأجنبي. وأرجع نوري انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الوضع الأمني والسياسي المتدهور في العراق، منوها إلى أن "الاستثمار الأجنبي يتطلب تقليص حجم الروتين وتوفير مزيد من الحرية والبنية التحتية الاقتصادية والخدمية وكذلك توفير مستلزمات التعليم والحياة العادية لأن من المحتمل أن يصطحب المستثمرون عوائلهم معهم". وأشار نوري إلى أننا "نفتقر إلى الأنظمة في القنوات الأجنبية لصالح هيئة الاستثمار، كما أن النظام المصرفي في الإقليم ليس جيداً كفاية، حيث أنه يقتصر على عدد محدود من العمليات المصرفية البسيطة مثل الحوالات والتوفير". في غضون ذلك كشف مستشار حكومي عن وجود رغبة مصرية في تعزيز تواجد عمل شركاتها الاستثمارية في العراق، مشيراً في الوقت نفسه إلى ضعف استثمار باقي الدول العربية في البلاد.

وقال المستشار الاقتصادي، الذي فضل عدم ذكر اسمه لوكالة كردستان للانباء (أكانيون) إن العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر بدأت تتطور في الأونة الأخيرة "على اثر التسهيلات التي قدمتها بغداد للشركات المصرية. ولقد أتت الحركة الاستثمارية في العراق استقطبت شركات مصرية عدة بسبب تسهيلات عراقية أسهمت في ذلك مشيراً إلى إن أكثر من ١٣٤ شركة مصرية كبيرة تعمل الآن في البلاد وبين ان هذه الشركات "تعزز تنفيذ مشاريع مهمة خاصة فيما يتعلق بالكهرباء والماء والمشاريع الخدمية الأخرى في العديد من المدن العراقية". وأشار إلى ضعف الاستثمار

في الحدث الاقتصادي

الامن عقبه الاستثمار

عباس الغالبي

يجمع كثير من الخبراء والمتابعين على ان الامن يعد العقبة الاكبر امام الاستثمار في العراق في وقت نرى ان هنالك سعيًا حثيثًا ومدروسًا من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار لوضع الخريطة الاستثمارية في العراق في متناول الشركات العربية والعالمية المتطلعة لدخول سوق العمل العراقية، ولكن هذا السعي يبدو انه مشوب باجراءات حكومية عقيمة من قبل وزارات وجهات اخرى مازال الروتين القاتل يشغش في فئائها، تحت يافطة وادعاء (تطبيق القانون).

ويتذرع المستثمر الاجنبي بهشاشة الوضع الامني ومايرتبط به من تداعيات سياسية بأنه العقبة الاكبر امامه لولوج الاستثمار في العراق بعد تحقق الكثير من التطلعات الاجرائية، لاسيما فيما يتعلق بقانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، وتعديل بعض حديقته وعلى وجه الخصوص فقرة تملك الاراضي والضرائب، وكذلك مايتعلق بتطوير المنظومة المصرفية وجعلها قادرة على تلبية متطلبات المستثمرين، فضلاً عن تطوير قطاع النقل والغذقة والاتصالات وهي قطاعات مرتبطة بحركة الاستثمار والمستثمرين، خاصة عندما يكون السقف الزمني لبعض المشاريع طويلاً نوعاً ما.

ومن هنا فان الحكومة القادمة مطالبة بخلق بيئة امنية مثلى من شأنها ان تساهم في تفعيل الاستثمار، وجذب الشركات الاستثمارية، وهو بطبيعة الحال هدف ليس للاستثمار فحسب بل للقطاعات كافة، حيث ان الامن عنصر غاية في الاهمية لتطمين المستثمر وجعله قادراً على تحقيق النجاح المطلوب في ظل الحاجة الملحة للاستثمار ليس لقطاع اقتصادي بعينه بقدر ما هو حاجة للقطاعات كافة متطابقاً مع معطيات الواقع المعيش.

وحيث ان الاقتصاد العراقي الريعي الاحادي الجانب يتطلع بقوة الى تعدد منافذ النخل وتنوع مصادر، فان الاستثمار بمختلف انواعه ضرورة قصوى في تحريمه من ريقة النفط ووثنيته، والانتقال نحو تفعيل القطاعات الانتاجية بشكل ينسجم مع البيات اقتصاد السوق مع تنشيط دور القطاع الخاص وجعله يمتلك زمام المبادرة في النشاطات الاقتصادية.

ولم تكن جدلية الامن العقبة الوحيدة امام الاستثمار، حيث هنالك عقبات اخرى تتعلق بالقوانين الاخرى المرتبطة بالاستثمار من عقود وارضيات وتخصيصات مالية، فضلاً عن الكفاءة الادارية والتنظيمية الاخرى، ومايرتبط بها من مشاريع نوعية محددة لكل قطاع بعينه، او وزارة او محافظة على ضوء الخريطة الاستثمارية المنبثقة أصلاً ومايجري عليها من تعديلات على وفق المناخ من التخصصات ضمن الموازنات الاستثمارية المحددة لكل قطاع بعينه.

ولان الاستثمار يرتبط بالقطاعات كافة وحتى بالمنظومة الاقتصادية الادارية والسياسية فان حالات الفساد الاداري والمالي التي اكتنفت عملية تنفيذ المشاريع المخدفة سابقاً تعد غير مسبوقة وكبيرة بالقياس الى حجم هذه المشاريع فان العملية تسير بشكل متواز مع القطاعات والجهات الاخرى، والنجاح او الفشل و الانحسار لايجسب على الامن فحسب، بل في مسارات المنظومة بأكملها، مايتطلب تكاملاً في الاجراءات التي لابد ان تكون غير ترقيعية وقتية بقدر ما تتطلع الى عمل مؤسساتي محكوم على وفق جملة قوانين تدعم عملية الاستثمار.

abbas.abbas80@yahoo.com

التجارة تنفي إيقاف العمل بالبطاقة التموينية وتعلن عن حصة إضافية خلال رمضان

استيراد عشرة آلاف طن من مادة العدس من تركيا، والتي بدأت بالوصول إلى مخازن وزارة التجارة. وكانت وزارة التجارة قد قصت خلال العام الحالي ٢٠١٠ مفردات البطاقة التموينية إلى خمس مواد أساسية هي مادة الطحين، والرز، والسكر، والزيوت، وحليب الأطفال. وأكدت ان باقي مفردات البطاقة التموينية التي يمكن شراؤها من الأسواق المحلية كالبقوليات والشاي ومسحوق الغسيل وجليب الكبار سيتم إلغاؤها.

يذكر ان غالبية العراقيين يعتمدون على ما تزودهم به البطاقة التموينية في حياتهم اليومية منذ بدء الحصار الدولي على العراق في العام ١٩٩١ بعد غزوه الكويت، وتشمل مفردات الحصة التموينية للمفرد الواحد، الرز، والطحين، والزيوت النباتي، والسكر، والشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف (للكبار)، والحليب المجفف (للصغار)، والبقوليات كالعدس والفاصوليا والحمص، وتقدر قيمة هذه المواد بالنسبة للمفرد الواحد في السوق المحلية بنحو عشرة دولارات من دون احتساب حليب الأطفال، في حين يتم الحصول عليها عن طريق البطاقة التموينية بمبلغ ٥٠٠ دينار فقط.

العراق ومن دون مقابل، فيما لغت في الوقت نفسه إلى استيراد عشرة آلاف طن من مادة العدس تركية المنشأ لتوزيعها على الأسر العراقية في شهر الصيف.

وقال وكيل وزارة التجارة وليد حبيب الحلو لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة التجارة باشرت الخميس بتوزيع حصة إضافية من مفردات البطاقة التموينية لشهر رمضان للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية في العراق (بمشاركة ٥٥٥ ألفاً و ٦٠٠ مفرداً) إضافة إلى أن المواد الغذائية وكافة سلع فارسي عبس الإضافية التي وزعت على المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية شملت ٥ كلغ من مادة السمسم و ٢ كلغ من مادة الشاي و ٢ كلغ من مادة الحليب للكبكبار و ٢ كلغ من مادة العدس وأضاف الحمصاني "فيما شملت مفردات الأسر الأشد فقراً على ٢ لتر من الزيت النباتي و كيلو غرام واحد من حليب الكبار، و كيلو غرام من الشاي و ٥ كلغ من الرز"، لافتاً إلى أن "هذه الحصة الإضافية وزعت بشكل مجاني". ولقد مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية وكالة إلى أن "وزارة التجارة ستقوم بتوزيع مادة العدس ضمن مفردات البطاقة التموينية في شهر رمضان لكافة الأسر العراقية، وبمقدار ٢٥٠ غرام لكل فرد، بعد

العراق ومن دون مقابل، فيما لغت في الوقت نفسه إلى استيراد عشرة آلاف طن من مادة العدس تركية المنشأ لتوزيعها على الأسر العراقية في شهر الصيف. وقال وكيل وزارة التجارة وليد حبيب الحلو لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة التجارة باشرت الخميس بتوزيع حصة إضافية من مفردات البطاقة التموينية لشهر رمضان للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية في العراق (بمشاركة ٥٥٥ ألفاً و ٦٠٠ مفرداً) إضافة إلى أن المواد الغذائية وكافة سلع فارسي عبس الإضافية التي وزعت على المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية شملت ٥ كلغ من مادة السمسم و ٢ كلغ من مادة الشاي و ٢ كلغ من مادة الحليب للكبكبار و ٢ كلغ من مادة العدس وأضاف الحمصاني "فيما شملت مفردات الأسر الأشد فقراً على ٢ لتر من الزيت النباتي و كيلو غرام واحد من حليب الكبار، و كيلو غرام من الشاي و ٥ كلغ من الرز"، لافتاً إلى أن "هذه الحصة الإضافية وزعت بشكل مجاني". ولقد مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية وكالة إلى أن "وزارة التجارة ستقوم بتوزيع مادة العدس ضمن مفردات البطاقة التموينية في شهر رمضان لكافة الأسر العراقية، وبمقدار ٢٥٠ غرام لكل فرد، بعد

مفردات البطاقة التموينية لحساب وزارة التجارة تم اليوم صرف مستحقاتهم المالية المتأخرة منذ سنوات بسبب مشاكل إدارية وفنية في الوزارة.

وبين الحلول أن الوزارة تعزز إنهاء جميع المتعلقات المالية مع الموردين والشركات التجارية التي لديها اتفاقات سابقة مع الشركة العامة للمواد الغذائية التابعة لوزارة التجارة. ويذكر ان التخصصات المالية لبرنامج البطاقة التموينية في موازنة العام ٢٠١٠ بلغت ثلاثة ترليوناً و ٥٠٠ مليار دينار (نحو ٢,٩ مليار دولار) فيما بلغت تخصصات العام الماضي ٢٠٠٩ نحو اربعة ترليونات دينار. وكانت وزارة التجارة قد أعلنت في وقت سابق ان تخصيصات البطاقة التموينية لبرنامج ٢٠١٠ غير كافية وقد يتم وضع موازنة تكفيها لها.

تجدر الإشارة إلى ان الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ بلغت نحو ٨٤ ترليون دينار عراقي، خصص منها ٢٣٪ فقط للموازنة الاستثمارية و ٦١٪ منها للموازنة التشغيلية. وعلى الصعيد ذاته أعلنت وزارة التجارة عن توزيع حصة إضافية من مفردات البطاقة التموينية في شهر رمضان للمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية، والأسر الأشد فقراً في

Table with 3 columns: Type of commodity, Weight, and Price. Includes items like flour, rice, and oil.

Table with 3 columns: Commodity name, Quantity, and Price. Lists various food items and their market prices.

Table with 3 columns: Commodity name, Quantity, and Price. Lists various food items and their market prices.

Table with 3 columns: Commodity name, Quantity, and Price. Lists various food items and their market prices.

Table with 3 columns: Commodity name, Quantity, and Price. Lists various food items and their market prices.